الحدث

في اكبر ضربة يتعرض لها الاحتلال منذ بدء هجومه على قطاع غزة، قُتل 24 جندياً إسرائيلياً يوم الاثنين الماضي وسط القطاع على يد المقاومة الفلسطينية، في تطور قوبل من قبل قادة الاحتلال بتأكيد مواصلة العدوان، وذلك فيما كان الجيش الإسرائيلي يوسع هجومه على خانيونس مرتكباً مزيداً من المجازر

تطويق خانيونس

المقاومة تكبّد الاحتلال كبرى خسائره

تواصل نزوح المدنيين من خانيونس أمس (عبد زقوت/الأناضول)

ارتفع عدد قتلى جيش الاحتلال منذ 27 اكتوبر إلى 221

«حماس» ترفض إطلاق سراح المحتجزين قبل وقف الحرب

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، الدوحة ـ **العربي الجديد**

لم تغط تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأركان حكومته حول الإصرار على استكمال الحرب في قطاع غزة، على الضربة القوية التي تلقاها الاحتلال أمس الأول الاثنين على يد المقاومة الفلسطينية، بمقتل 24 جندياً إسرائيلياً في يوم واحد، وهي أعلى حصيلة يومية لخسائر جيش الاحتلال في يوم واحد منذ بدء التوغل البري في غزة في 27 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وترافق ذلك مع مواصلة الاحتلال هجومه على خانيونس جنوبي القطاع، وإعلانه أمس تطويق المنطقة. في موازاة ذلك، تستمر العوائق أمام التوصل لصفقة جديدة توقف إطلاق النار في القطاع وتسمح بإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين لدى حركة «حماس»، في ظل إصرار الأخيرة على أولوية وقف العدوان قبل أي مفاوضات، فيما يتمسك الاحتلال بما يقول إنه ضرورة إبعاد «حماس» عن السلطة.

وكشف الاحتلال أمس الثلاثاء عن مقتل 21 جندياً في المعارك مع المقاومة وسط قطاع غزة يوم الاثنين، إضافة إلى 3 كان قد أعلن مقتلهم أيضاً الاثنين، ليرتفع عدد الجنود القتلى منذ بداية الاجتياح البري إلى 221 جندياً على الأقل. وأصيب في الواقعة نفسها 7 جنود إسرائيليين، واحد منهم على الأقل جراحه الخطرة.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن الجنود قتلوا خلال تفخيخهم مبنيين في مخيم المغازي، أطلق خلاله عناصر «حماس» صواريخ مضادة للدروع، ما أدى لانفجار العبوات الناسفة وانهيار المبنيين فوقهم. وفي التفاصيل، كان جيش الاحتلال يعتزم تدمير 10 مبان، بتكون كل واحد منها من طابقين، على مسافة نحو 600 متر من السياج الحدودي. وبدأت قوات الاحتلال بتفخيخ المباني، فما خرج أحد المقاومين على ما يبدو من فتحة نفق، وأطلق صاروخاً مضاداً للدروع باتجاه الدبابة التي كانت تعمل على تأمين عملية الجيش، ما أدى إلى مقتل جنديين. في الوقت نفسه، أطلقت مجموعة مقاومين صاروخاً آخر باتجاه مبنيين ملاصقين لبعضهما تواجد فيهما عشرات الجنود. وأشارت التقديرات الإسرائيلية، إلى أن الصاروخ باتجاه المبنيين أدى إلى انفجار الألغام والمتفجرات التي زرعها الجيش فيهما، ما أدى إلى انهيارهما بالكامل.

من جهتها، أكدت «كتائب القسام» عبر «تليغرام» أمس أنها نفذت عند الرابعة من مساء الاثنين عملية مركّبة شرق مخيم المغازي، حيث قام مقاتلوها «باستهداف منزل تحصنت فيه قوة هندسة صهيونية بقذيفة مضادة للأفراد أدت لانفجار الذخائر والعتاد الهندسي الذي كان بحوزتها ونسف المنزل بشكل كامل عليها، وبالتزامن دمر المجاهدون دبابة ميركافا كانت تؤمن القوة بقذيفة الياسين 105، كما قاموا بتفجير حقل ألغام بقوة صهيونية أخرى كانت تتواجد بنفس المكان، مما أدى لإيقاعهم جميعا بين قتيل وجريح».

وبذلك ارتفع عدد قتلى الجيش الإسرائيلي منذ 27 أكتوبر إلى 221 قتيلاً، فيما أفادت معطيات الجيش أمس بإصابة 17 عسكريا خلال 24 ساعة، لترتفع حصيلة جرحاه إلى 2689 منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر. لكن رئيسة قسم إعادة التأهيل بوزارة الأمن الإسرائيلية، ليمور لوريا، ذكرت أن عدد المصابين حاليا بلغ 4544 جندياً.

ولاقى مقتل الجنود الـ21 تعليقات واسعة من مسؤولي حكومة نتنياهو، أجمعت على ضرورة مواصلة العدوان. وقال نتنياهو، في بيان إن «يوم أمس (الاثنين) كان أحد أصعب الأيام منذ اندلاع الحرب». وأضاف: «بدأ الجيش الإسرائيلي تحقيقاً في الكارثة. يجب أن نستخلص العبر اللازمة ونبذل قصارى جهدنا للحفاظ على حياة جنودنا»، متابعاً «باسم أبطالنا، ومن أجل حياتنا، لن نتوقف عن القتال حتى تحقيق النصر المطلق».

كما أكد نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، والوزير بمجلس الحرب بني غانتس، عزمهم مواصلة الحرب، وذلك في بيان مشترك لهم، مع انعقاد اجتماع المجلس الوزاري الحربي شمال إسرائيل. وقالوا: «لا نتوقف للحظة عن السعي لتحقيق هدف لا بديل عنه، وهو تحقيق النصر المطلق». فيما أشارت هيئة البث الرسمية أن نتنياهو أبلغ وزراء أن المرحلة الثالثة من الحرب على غزة ستستغرق نصف عام.

أما وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، فقال عبر «تليغرام»: «لقد أصبح الأمر الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى: لا ينبغي وقف الحرب، ولا ينبغي وقف القتال. وعلينا أن نستمر في إخضاع وسحق العدو النازي في غزة بكل ما أوتينا من قوة». من جهته، شدد وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عبر «إكس» على أن مقتل الجنود «لن يذهب سدى». في موازاة ذلك، واصلت قوات الاحتلال هجومها على خانيونس جنوبي القطاع، وزعم الجيش الإسرائيلي أمس أن «قوات الفرقة 98 استكملت عملية تطويق خانيونس وقضت بالتعاون مع سلاح الجو» على عشرات المقاومين خلال 24 ساعة بعد قتال مكثّف. وشارك في العملية التي تخللها «هجوم واسع»، بحسب بيان الجيش، «قوات المظليين، وغفعاتي واللواء 7، في حي عمّق مقاتلو فرقة الكوماندوس الهجوم إلى قلب المنطقة التي تستخدم مركز ثقل محوريا للواء خانيونس التابع لحماس». وطالب جيش الاحتلال أمس سكان بعض مناطق خانيونس بمغادرة منازلهم وإخلائها. ودعا «سكان أحياء النصر، والأمل، ومركز مدينة خانيونس والمخيم (المعسكر) في بلوكات 107 حتى 112، الانتقال فورا إلى المنطقة الإنسانية في المواصي عن طريق شارع البحر»، في هذا الوقت. واصل الفلسطينيون نزوحهم من خانيونس إلى مدينة رفح أقصى جنوب قطاع غزة، للنجاة من الهجمات الإسرائيلية المكثفة والقصف العنيف.

واعلنت وزارة الصحة في غزة ان الدبابات الإسرائيلية قصفت مستشفى ناصر في خانيونس. وقالت في بيان إن «الدبابات الإسرائيلية تطلق النار بكثافة على الطوابق العلوية بمبنى الجراحات التخصصية ومبنى الطوارئ في مستشفى ناصر وتوقع عشرات الاصابات». كما ذكرت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني أمس على موقعها في «فيسبوك»، أن «الاحتلال استهدف مقر الجمعية في خانيونس بالقصف المدفعي بالطابق الرابع تزامنا مع إطلاق نار كثيف من المسيرات الإسرائيلية». واضافت أن القصف الإسرائيلي «أدى إلى وقوع عدد من الإصابات في صفوف النازحين».

وانتشلت طواقم الإنقاذ والإسعاف الفلسطيني، امس، 24 شهيدا من تحت ركام ابنية في مدينة غزة وخانيونس. واعلنت وزارة الصحة في غزة امس ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 25490 شهيداً و63354 إصابة منذ 7 أكتوبر الماضي. وقالت في بيان إنه في اليوم الـ 109 للحرب ارتكب الاحتلال 22 مجزرة ضد العائلات في غزة راح ضحيتها 195 شهيدا و354 إصابة خلال 24 ساعة. من جهته، قال برنامج الأغذية العالمي أمس إن كميات قليلة جدا من المساعدات الغذائية تجاوزت جنوب قطاع غزة إلى شماله منذ بداية الحرب. وقالت عبير عطيفة، المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي في الشرق الأوسط «أعتقد أن خطر وجود جيوب من المجاعة في غزة لا يزال قائما إلى حد كبير». في هذا الوقت، عاد الحديث عن مساع للدفع نحو صفقة جديدة بين الاحتلال وحركة «حماس». وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، في مؤتمر صحافي أمس، أن جهود الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل ما زالت جارية لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، مشيرا إلى أن الكثير من التقارير التي تنشر حول تلك الوساطة «مغلوطة». وأضاف: «نحن منخرطون في مفاوضات ومناقشات جدية بين طرفي الأزمة في غزة، وجهود الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل ما زالت جارية ولن تتوقف مهما كانت الظروف على الأرض».

أميركا ترفض وقف النار

أعلنت الولايات المتحدة انها لا تؤيد وقفا شاملا لاطلاق النار في غزة، بل تؤيد فقط «الفواصل الانسانية» بهدف اخراج الاسرى وايصال المساعدات. وقال المتحدث باسم مجلس الامن القومي جون كيربي، في مؤتمر صحافي مساء الاثنين: «الادارة الاميركية تدعم النهج الاسرائيلي في القضاء على حماس، لكنها تحض ايضا على ضرورة حماية المدنيين الفلسطينيين». وزعم ان «اسرائيل تحارب حركة حماس ولديها الحق في الدفاع عن نفسها».

وفيما يتعلق بالمفاوضات، قال برنامج «أكسيوس» الإسرائيلية، قد أشار على الوساطة، أجاب: «حتى الآن لم نر أي أثر مباشر لذلك على المسار التفاوضي»، مبينا أنه «لن ينتج من استمرار الحرب إلا مزيد من الخسائر». وأعلن أن الوساطة القطرية نجحت في إيصال الأدوية إلى مستشفيات قطاع غزة، وأيضاً للأسرى المحتجزين هناك، كما أنها تمكنت من إخراج الدفعة التاسعة من الجرحى من غزة، بالإضافة إلى إدخال 11 طناً من المساعدات، مؤكداً في هذا الشأن أن الوضع الصحي في القطاع يزداد سوءاً في ظل الحصار.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية وأميركية، منها موقع «أكسيوس» والقناة 12 الإسرائيلية، قد تحدثت عن عرض إسرائيلي لتبادل أسرى ووقف إطلاق نار في غزة. ويتمثل العرض بهدنة لشهرين في الحرب، مقابل إطلاق الحركة سراح جميع المحتجزين لديها. ولا يعني هذا الاقتراح نهاية الحرب في القطاع، بل هدنة. وينصّ الاقتراح الإسرائيلي، وفق «أكسيوس»، على الإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة على مراحل، تشمل أولاها النساء المدنيات، والرجال الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً. أما في المراحل اللاحقة فيتمّ الإفراج عن النساء العسكريات ثم عن الرجال المدنيّين الذين تقلّ أعمارهم عن 60 عاماً، ثم عن العسكريين الرجال، وأخيراً عن جثامين الرهائن. وفي إطار الخطة يتعيّن على إسرائيل و«حماس» الاتفاق مسبقاً على عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيتمّ الإفراج عنهم مقابل كلّ رهينة يتمّ إطلاق سراحها. ولا تلحظ هذه الخطة نهاية للحرب، بل إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية خارج المدن الرئيسية في القطاع وعودة تدريجية لمئات آلاف الفلسطينيين الذين نزحوا من شمال القطاع إلى جنوبه.

ويأتي نشر تفاصيل هذه الخطة في الوقت الذي يزور فيه كبير مستشاري الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك كلاً من مصر وقطر هذا الأسبوع. من جهتها، نقلت شبكة «سي أن أن» عن مصدرين مطلعين قولهما إن الاحتلال الإسرائيلي اقترح أن يغادر قادة «حماس» قطاع غزة كجزء من اتفاق واسع لوقف إطلاق النار. لكن وكالة «أسوشييتد برس» نقلت عن «مسؤول مصري بارز» لم تسمه قوله إن «حماس» رفضت الاقتراح وتصر على عدم إطلاق سراح المزيد من الرهائن قبل وقف إسرائيل هجومها والانسحاب من غزة. وقال المسؤول إن مصر وقطر تعملان على تطوير اقتراح متعدد المراحل لمحاولة سد الفجوة بين الجانبين.

من جهته، قال المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية إيلون ليفي في تصريحات أمس إن إسرائيل لن توافق على اتفاق مع «حماس» بشأن وقف إطلاق النار يسمح باستمرار احتجاز الرهائن في غزة أو بقاء «حماس» في السلطة بالقطاع. وأضاف أن الجهود مستمرة لتحرير الرهائن لكنه رفض الخوض في تفاصيل. وردا على سؤال بشأن تقارير عن اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، قال ليفي إن أهداف الحرب لم تتغير، وهي «تدمير قدرات حماس الإدارية والعسكرية في قطاع غزة وإعادة جميع الرهائن. لن نتوصل إلى اتفاق لإطلاق النار يبقي الرهائن في غزة وحماس في السلطة».

للحديث تتمة...

لا بيروت في غزة

عثمان لحياني

قبل أيام نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية، المقربة من الحكومة، خبراً يتحدث عن وجود مقترح فرنسي سعودي يقضي بتقديم عرض لحركة حماس بالخروج من غزة وتأمين انتقالهم إلى الجزائر. وبدا هذا الخبر جس نبض للمقاومة وفتح مسلك أمامها، في محاولة لاستدعاء خروج بيروت في العام 1982.

لا خروج من غزة ولا ذهاب إلى المنفى. هذه المرة لا تبدو المقاومة الفلسطينية في غزة في وارد التفكير إطلاقاً في تكرار خروج المقاومة من بيروت في 1982.

في بيروت صمدت الفصائل لأكثر من 80 يوماً، بعد الاجتياح الإسرائيلي في يونيو/حزيران من ذلك العام، قبل أن تقبل تحت إكراهات متعددة تبدأ من ضغط الحصار الإسرائيلي وتنتهي عند الخذلان العربي والتواطؤ الدولي. بين بيروت وغزة كثير من الشبه في تفاصيل الاجتياح وقصة الصمود المقاوم، والوقائع والأحداث وأطرافها المتواطئة دولياً وإقليمياً. لكن الفارق بين التجربتين، تصنعه ثلاثة عوامل رئيسية، تُحدد موقف المقاومة، وتسطر أداءها الميداني، وتفرز تقديرها السياسي مراكمة مع التجربة النضالية عام 1982.

تقاوم الفصائل هذه المرة على أرض فلسطينية تعرف تضاريسها وتمرست في درويها. لقد استخلصت المقاومة من تجارب نضالية سابقة أن المعركة يجب أن تتم داخل فلسطين وليس في لبنان أو في الأردن أو في مساحات أخرى لا يملك فيها الفلسطينيون الحق في تحديد جغرافيتها السياسية.

أي استقرار هادئ للتأثيرات التي أحدثها قرار الخروج من بيروت في العام 1982 على حالة ومسارات النضال الفلسطيني -بغض النظر عن سياقاته- يوضح أنه كان خطأ استراتيجياً أصاب الفعل المقاوم في مقتل، لأن خروج المقاتلين من بيروت جعل البندقية الفلسطينية تبتعد عن أرض المعركة، وتمنح إسرائيل انتصاراً سياسياً وميدانياً.

في المقام الثاني، تبدو المقاومة الفلسطينية أكثر تنظيماً وجاهزية وجرأة في الأداء الميداني، وهي تغذي بإنجازاتها الميدانية التوتر في الداخل الإسرائيلي الذي يتجه إلى مزيد من الهشاشة.

وهذا مدخل ثالث للقول إن المقاومة التي توسع إدراكها لمعطيات الواقع السياسي، كانت قد حسمت خياراتها مبكراً، وحددت أهداف المواجهة والتزمت بتحقيقها تحت أي كلفة وتضحيات تستدعيها المعركة، ورسمت منذ البداية خطوط المواجهة العسكرية لكسر الردع الإسرائيلي وتغيير مسارات القضية الفلسطينية، وحددت السقف السياسي لأية تفاهمات ممكنة، ليس بينها تكرار أي خروج أو منفى أو نكبة.

تقرير

الاحتلال يحاصر رفح وعينه على فيلادلفيا

غزة ـ **ضياء خليل**

بينما تقترب قوات الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة على مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة بشكل كامل من خلال القوة النارية المفرطة، بدأت توجه أنظارها نحو محور فيلادلفيا، ما سيجعل مدينة رفح الفلسطينية والمحاذية للحدود المصرية معزولة بشكل كامل عن محيطها، ويكون جنوبها الحدود المصرية وشمالها خانيونس المسيطر عليها إسرائيلياً. ورغم أنّ المنطقة الغربية من خانيونس جزء من المنطقة الآمنة التي ادعى الإسرائيليون أنها بعيدة عن القصف والاستهداف، إلا أنها استُهدفت ونزح المهجرون منها للمرة الثانية والثالثة إلى مدينة رفح المجاورة، التي باتت تعج بالنازحين وأصبحت شوارعها ملجأ للآلاف من الفلسطينيين النازحين. أما رفح، وهي النقطة التالية في العدوان البري كما يتوقع الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون، فباتت منذ شهرين على لسان مسؤولين إسرائيليين بادعاء أنه يتم من خلال حدودها تهريب الأسلحة والوسائل القتالية إلى حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، لكن حقائق على الأرض وشهادات حصل عليها «العربي الجديد» تنفي كل هذه الادعاءات.

ففي عام 2013، ومع الأحداث المتسارعة في مصر وإطاحة الرئيس الراحل محمد مرسي، أصبحت أنفاق تهريب البضائع وغيرها من الأنفاق الموجودة بين رفح الفلسطينية والمصرية منذ عام 2008 في مهب الريح، وباتت مستهدفة من الإسرائيليين والجيش المصري. وفي عام 2014 أكمل الجيش المصري السيطرة على المنطقة، وأقام سياجاً إلكترونياً جديداً، وعزز نقاط الرصد والمتابعة الحدودية وضخ المياه لإغراق الأنفاق، ولم يتبق أي نفق يعمل، وفق شهادة مواطن فلسطيني تحدث، لـ«العربي الجديد»، وكان واحداً من الذين يديرون نفقاً تجارياً لنقل البضائع بين عامي 2008 و2014. وأظهرت جولة، لـ«العربي الجديد»، على الحدود الفلسطينية المصرية، وجوداً أمنياً وعسكرياً مصرياً مكثفاً. وقال شهود عيان من المنطقة القريبة من الحدود إنّ هذا الحضور العسكري والأمني المصري زاد مع الحرب، لكنه قبل الحرب كان مشدداً كذلك، ولم يكن هناك أي تراخٍ مصري في التعامل، ما ينفي كل الادعاءات الإسرائيلية. أما البضائع التي باتت تدخل إلى قطاع غزة من مصر بشكل رسمي، مما يعرف بمعبر رفح التجاري منذ عام 2018 فهي تخضع لشروط مصرية مشددة ولفحص دقيق، ولا يمكن من خلالها تهريب أي شيء إلى القطاع.

وتدير شركة «أبناء سيناء» المملوكة لرجل الأعمال إبراهيم العرجاني، الحركة التجارية عبر المعبر، وهي المسؤولة عن عمليات التفتيش والتدقيق في كل البضائع التي تدخل إلى القطاع. ووفق شهادة تاجر يعمل مع الشركة منذ بدء نشاطها، وتحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ كل البضائع التي تدخل قطاع غزة تخضع لفحص مواد مزدوجة الاستخدام وفق المصطلح الإسرائيلي، كما أنها تخضع لتفتيش دقيق في الجانب المصري عبر بوابات تفتيش إلكترونية والكلاب والأيدي، وقد يستغرق التفتيش يومين ما يؤخر وصول البضائع إلى القطاع.

لكن الحديث الإسرائيلي عن التهريب يأتي ضمن محاولات للسيطرة على محور فيلادلفيا (محور صلاح الدين) بين قطاع غزة ومصر ضمن الأهداف المستجدة للحرب، والذي لم يكن معلناً عنه منذ البداية. والمحور عبارة عن شريط عازل يبلغ طوله نحو 14 كيلومتراً من البحر غرباً وحتى معبر كرم أبو سالم التجاري شرقاً، وكانت تسيطر عليه إسرائيل حتى انسحابها من القطاع في عام 2005. ويبدو الحديث الإسرائيلي المتزايد عن المحور محاولة لتثبيت وقائع أمنية جديدة على الأرض في القطاع، وإعادة الوضع أمنياً على الأقل إلى ما قبل 2005 حيث كانت إسرائيل تحكم، عبر مستوطناتها ومواقعها العسكرية، السيطرة أمنياً على قطاع غزة.

وأمام هذا المشهد، سيكون الموقف المصري من هذا التحرك الإسرائيلي هو المعيار لمعرفة ما سيكون عليه الوضع لاحقاً، وسط خشية فلسطينية من السيطرة على المحور من قبل الاحتلال، بما فيه معبر رفح البري، لأنه سيعيد عمل المعبر وفق اتفاقيات سابقة كانت سيئة على الفلسطينيين، ولا تسمح لمعظم سكان غزة بالسفر إلا بشروط وموافقة إسرائيلية بحتة.

وكانت هيئة الاستعلامات المصرية التابعة للرئاسة حذرت، مساء أمس الأول الاثنين، من أن أي تحرك إسرائيلي للسيطرة على محور فيلادلفيا الحدودي بين مصر وقطاع غزة سيؤدي إلى «تهديد خطير وجدي» للعلاقات المصرية - الإسرائيلية. وقالت، في بيان لرئيسها ضياء رشوان، إن «القاهرة قادرة على الدفاع عن مصالحها والسيادة على أرضها وحدودها، ولن ترهنها في أيدي مجموعة من القادة الإسرائيليين المتطرفين ممن يسعون لجر المنطقة إلى حالة من الصراع وعدم الاستقرار». ونفت الهيئة، صحة ما ورد من تصريحات، خلال الفترة الأخيرة، على لسان مسؤولين إسرائيليين، في مقدمتهم نتنياهو، حول وجود عمليات تهريب للأسلحة والمتفجرات والذخائر ومكوناتها إلى قطاع غزة بواسطة أنفاق عبر الأراضي المصرية. وكان مسؤولون إسرائيليون، على رأسهم نتنياهو، توعدوا بالسيطرة على محور فيلادلفيا باعتباره خطوة لحسم الحرب، بحسب تقديراتهم. وجاء في البيان أن «ما يؤكد كذب هذه المزاعم هو حجم الجهود المصرية لتحقيق الأمن والاستقرار في شبه جزيرة سيناء، وتعزيز الأمن على الحدود بين مدينة رفح المصرية وقطاع غزة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث عانت مصر كثيراً من هذه الأنفاق خلال المواجهة الشرسة مع المجموعات الإرهابية (المسلحة) في سيناء».

وجود أمني وعسكري مصري مكثف على الحدود مع فلسطين

متابعة

إجراءات انتقامية وتصعيد الاستيطان في الضفة

رام الله ـ **مالك نبيل**

لا تزال اقتحامات قوات الجيش الإسرائيلي، متواصلة في الضفة الغربية منذ بدء «طوفان الأقصى»، فيما صعّدت سلطات الاحتلال منذ ذلك التاريخ إجراءاتها العقابية بحق الأسرى في السجون، وعائلاتهم، وذلك بالتزامن مع استغلال المستوطنين للعدوان على قطاع غزة لشق المزيد من الطرق الاستيطانية، من دون محاسبة. وأصيب شاب فلسطيني، أمس الثلاثاء، بعدما عمدت قوات الاحتلال إلى إطلاق الرصاص باتجاهه على حاجز عناب العسكري المقام جنوب شرق طولكرم شمال الضفة الغربية، ومنعت الاقتراب منه وتقديم العلاج له. كما اصيب شاب فلسطيني برصاص الاحتلال، أمس، خلال اقتحام بلدة بيت فوريك، شرقي نابلس، فيما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن القوات الإسرائيلية المتمركزة عند مستعمرة «بسغوت» في مدينة البيرة، أطلقت الرصاص تجاه أمراة، لم تعرف هويتها، مما أدى إلى إصابتها قبل أن تعتقلها. في غضون ذلك اقتحمت قوة عسكرية كبيرة من جيش الاحتلال، فجر أمس، مدينة طولكرم، ودهمت، وفق «وفا»، محلاً للأدوات الكهربائية وخرّبت محتوياته، كما دهمت منزلاً في الحي الجنوبي للمدينة، واستجوبت ساكنيه. وشملت الاقتحامات أمس، بلدة بعيد في محافظة جنين، حيث دهم جنود الاحتلال منزلين اثنين، وحطموا صرح الشهداء في بلدة حمارشة، ياسر حمدوني، داوود زبيدي، زياد العامر. في غضون ذلك، شيّع فلسطينيون، ظهر أمس، جثمان الفتى يامن محمد حسيني، والذي استُشهد ليل أول من أمس الاثنين، برصاص قوات الاحتلال في بلدة عرابة، جنوبي جنين، خلال مواجهات اندلعت بين تلك القوات ومواطنين. وقد ارتفعت حصيلة الشهداء في الضفة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 370 شهيداً، وفق وزارة الصحة الفلسطينية، وإصابة نحو 4 آلاف و250 آخرين حتى مساء أمس. في موازاة ذلك، طاولت حملة الاعتقالات، أمس، بلدات وقرى في محافظات بيت لحم، وقلقيلية، والخليل، وجنين، وسلفيت، ورام الله، ونابلس، وطولكرم، والقدس. ووفق بيان هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، فإن 25 مواطناً على الأقل، اعتقل بين مساء الاثنين وصباح أمس، من الضفة من بينهم سيدة، وطفلان، وأسرى سابقون. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر إلى نحو 6220، وفي السياق سلّط نادي الأسير، في بيان منفصل، الضوء على الإجراءات الانتقامية التي يمارسها الاحتلال بحق عائلات الأسرى، والتي تصاعدت بعد «طوفان الأقصى». وأضاف أن عدة شهادات لزوجات أسرى ومعتقلين إداريين، أكّدت تعرض منازلهم لعمليات اقتحام، وتدمير وتخريب واسعة، إلى جانب انتهاج سياسة مصادرة وسرقة أموال، وسيارات، ومصاغ ذهبي. وتضمنت هذه الشهادات تعرض زوجات الأسرى إلى تهديدات، وتفتيش عار وتنكيل، من جهتها كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، في تقرير أمس، عن إجراءات قمعية تفرضها إدارتا سجني جلبوع وعوفر، على المعتقلين الفلسطينيين، منها «إبقاء الأسير مقيد الأيدي والأرجل وقت الزيارة»، مضيفة أنّ ذلك ما هو إلّا «جزء بسيط من جملة الخطوات العقابية المفروضة على الأسرى بكافة السجون منذ أكثر من ثلاثة أشهر».

بدورها، قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، إن قوات الاحتلال ومليشيات المستوطنين المسلحة تصعّد انتهاكاتها في الضفة الغربية «في محاولة لاستغلال الانشغال العالمي بحرب الإبادة» في قطاع غزة، وذلك لـ«استكمال حلقات الضم التدريجي المتواصل المعلن وغير المعلن للضفة». وفي السياق، شارف المستوطنون على الانتهاء، خلال أيام، من شق طريق استيطاني جديد من شأنه أن يفصل 12 تجمعاً لسكّان قرية مسافر يطا عن مدينة يطا، جنوبي الخليل، والمنطقة المحاذية لها، ما يعني اقتراب تهجيرهم بالكامل. وأوضح منسّق لجان الحماية والصمود في مسافر يطا، فؤاد العمور، لـ«العربي الجديد»، أن «الشارع الاستيطاني يلتهم قرابة 24 ألف دونم من الأراضي»، وبالتالي فسيتم تهجير 1500 فلسطيني. إلى ذلك، أعطب مستوطنون، أمس، إطارات مركبات معلمي مدرسة التوانة الأساسية المختلطة بمسافر يطا جنوب الخليل، وحطموا زجاجها. وأشعل آخرون، فجر أمس، النيران في معرض للمركبات في قرية بيتين شرق رام الله للمرة الثالثة خلال 4 أشهر. وشمال غربي أريحا نفّذ مستوطنون أعمال حفر وتجريف قرب تجمع عرب الملايحات بطريق المعرجات، فيما حفر آخرون قبوراً رمزية للأطفال قرب مدرسة بدو عرب الكعابنة الأساسية في المنطقة.

وفي الأثناء جددت سلطات الاحتلال، أمس، قرار الاستيلاء على عشرات الدونمات في سهل البقيعة بالأغوار الشمالية. وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات، وفق «وفا»، إن سلطات الاحتلال جددت أمر الاستيلاء على قرابة 91 دونماً، من أراضي المواطنين، والتي «تقع ضمن أحواض خلة الرکاب، وراس الدريئة، وراس المدحور، وجلمة مكيسمة».

شرق غرب

مسؤولة أممية أردنية تتبنى رواية إسرائيل

دانت أحزاب وقوى سياسية أردنية ومنظمات مجتمع مدني، في بيانات متفرقة أمس الثلاثاء، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأردنية سيما بحوث، عقب «تبنيها» رواية الاحتلال حول أحداث 7 أكتوبر. واستخدمت بحوث في مقال لها على الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عبارة «بعد 100 يوم على أهوال حركة حماس»، كما عبرت عن تعاطفها مع «عائلات الأسرى الإسرائيليين»، ووصفتهم بـ«الشجعان»، مطالبة بإطلاق سراحهم من دون قيد أو شرط.
(العربي الجديد)

العراق: تحقيق حول رشى للانتخاب رئيس البرلمان

قرر البرلمان العراقي، أمس الثلاثاء، فتح تحقيق بشأن اتهامات تلقّي نواب عراقيين مبالغ مالية من أجل التصويت لمرشّح حزب «تقدّم» شعلان الكريم، لمنصب رئاسة البرلمان، الشاغر منذ ما يزيد عن الشهرين، بعد إقالة محمد الحلبوسي (الصورة)، والذي يتزعم الحزب. وقال عضو لجنة النزاهة البرلمانية باسم خشان، لـ«العربي الجديد»، إن القضية «ليست ادعاءات»، مضيفاً أن «نوابا كثراً رفضوا الأموال وكذلك السيارات التي عرضت عليهم».
(العربي الجديد)

انتقادات ضد سجل الصين في مجلس حقوق الإنسان

واجهت الصين، أمس الثلاثاء، انتقادات أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وجهتها خصوصاً بعض الدول الغربية، بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان، لا سيما حول قانون الأمن القومي المطبق في هونغ كونغ منذ عام 2020 لقمع المعارضة، وإقليم شينجيانغ (الإيغور) والجهود المبذولة لمحو الهوية الثقافية والدينية لسكان التبت.
(فرانس برس)

إيطاليا تتطلع لتعزيز دعم أوكرانيا

قال مصدر مطلع على خطط إيطاليا خلال فترة رئاستها لمجموعة الدول السبع الكبرى، لـ«رويترز»، أمس الثلاثاء، إن روما ستستغل قيادتها للمجموعة للتصدي للتصورات المتزايدة بأن روسيا تنتصر في أوكرانيا وأن الغرب سئم من الحرب. وأضاف أنه «يجب أن نغيّر الخطاب بشأن أوكرانيا»، وأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقد الكثير من ثقوته المالي والعسكري والدبلوماسي منذ غزو بلاده لأوكرانيا، والمستمر منذ حوالي العامين.
(رويترز)

فرنسا: وفاة امرأة في احتجاج لمزارعين

قتلت امرأة وأصيب زوجها وابنتها، أمس الثلاثاء، عند حاجز نصبه محتجون ضد تدنّي الأجور، خلال تظاهرات لمزارعين تصاعدت خلال الأسابيع الماضية. وقال رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، غابرييل أتال (الصورة)، أمس، إن المرأة التي صدمتها سيارة وتوفيت في منطقة أرياج جنوب غرب فرنسا كانت مزارعة، مضيفاً على منصة «إكس» أن «جميع مزارعينا في حالة حداد. أمتنا أصيبت بصدمة».
(أسوشييتد برس)

الحدث

واشنطن ولندن تهددان بمزيد من الهجمات... والجماعة تتوعد بالعقاب

أعنف الضربات ضد الحوثيين

وجهت القوات الأميركية والبريطانية ليل الاثنين الثلاثاء ضربة جديدة ضد الحوثيين، كانت الأعنف منذ بدء الهجمات في 12 يناير/كانون الثاني الحالي. وفيما أفاد الحوثيون باستهداف أربع محافظات، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنه تم استهداف 8 مواقع تخزين تحت الأرض وصواريخ وقدرات عسكرية

صنعاء ـ **العربي الجديد**

ارتفع منسوب التوتر في البحر الأحمر، مع شن القوات الأميركية والبريطانية للمرة الثانية ضربات جديدة على عدة محافظات يمنية، فيما كرر الحوثيون، الذين أشاروا إلى تعرض صنعاء والحديدة وتعز والبيضاء إلى 18 غارة، التحذير من أن «هذه الاعتداءات لن تمر دون رد وعقاب» فيما هددت لندن وواشنطن بشن ضربات جديدة، على الرغم من تأكيدهما أنهما لا تسعيان إلى المواجهة، بل استعادة الاستقرار في البحر الأحمر.

واتسعت رقعة التصعيد في البحر الأحمر إثر الضربات التي شنتها أميركا وبريطانيا على مواقع لجماعة الحوثيين في اليمن. وردا على ذلك، امتدت هجمات الحوثيين إلى السفن الأميركية والبريطانية، ونفذت أميركا وبريطانيا، ليل الاثنين الثلاثاء، ضربات جديدة على اليمن، هي الأوسع منذ بدء عمليات الاستهداف المشتركة في 12 يناير/كانون الثاني الحالي، استهدفت عدة محافظات، أبرزها صنعاء التي طاولت الغارات فيها عدة مواقع. واستهدفت الضربات مطار صنعاء، وقاعدة الديلمي الجوية، شمال العاصمة، بالإضافة إلى جبل النهدين المطل على دار الرئاسة وميدان السبعين، الذي يحتشد فيه اليمنيون أسبوعياً بمئات الآلاف منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، كما استُهدف معسكر السواد، الذي يقع في المدخل الجنوبي لصنعاء، وكان مقراً رئيسياً لقوات الحرس الجمهوري سابقاً، وكان من ضمن المعسكرات المجهّزة بأحدث الأسلحة، بالإضافة إلى استهداف جبل نقم المطل على صنعاء القديمة وكان مخزناً استراتيجياً للأسلحة. وحتى الآن، لم تفلح الهجمات الأميركية البريطانية المشتركة أو الأميركية منفردة في وقف هجمات الحوثيين على السفن. وكتب المتحدث العسكري باسم الحوثيين العميد يحيى سريع، على منصة «إكس» أمس الثلاثاء: «شن طيران العدوان الأميركي البريطاني 18 غارة جوية خلال الساعات الماضية توزعت كالتالي: 12 غارة على أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، ثلاث غارات على محافظة الحديدة، غارتان على محافظة تعز، غارة على محافظة البيضاء، محذراً من أن «هذه الاعتداءات لن تمر دون رد وعقاب».

وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، في بيان، إن الولايات المتحدة وبريطانيا نفّذتا جولة جديدة من الضربات ضد الحوثيين بسبب استهدافهم سفن الشحن في البحر الأحمر، حيث استهدفتا 8 مواقع تخزين تحت الأرض وصواريخ وقدرات عسكرية أخرى للحوثيين. وقدمت تفاصيل الضربات الجديدة في بيان مشترك مع بريطانيا وأستراليا والبحرين وكندا وهولندا، التي قال البيان إنها أيدت العمل العسكري الأخير. وأضافت: «هذه الضربات الدقيقة تهدف إلى تعطيل وإضعاف القدرات التي يستخدمها الحوثيون لتهديد التجارة العالمية وحياة البحارة الأبرياء». وتابع البيان: «يظل هدفنا هو خفض التوترات واستعادة الاستقرار في البحر الأحمر، ولكن دعونا نكرر تحذيرنا لقيادة الحوثيين: لن نتردد في الدفاع عن الأرواح والتدفق الحر للتجارة في واحد من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم»، من جانبها، كشفت القيادة العسكرية الأميركية الوسطى (سنتكوم)، في بيان فجر أمس الثلاثاء، أن الضربات استهدفت أنظمة صواريخ بالستية ومنصات إطلاق صواريخ، وأنظمة دفاع جوي، ورادارات، ومنشآت تخزين أسلحة مدفونة في عمق الأرض. وأفاد مسؤول عسكري أميركي رفيع بأن الضربات نُفّذت باستخدام ذخيرة موجّهة بدقة أطلقت من الطائرات الأميركية والبريطانية وصواريخ كروز من طراز «توماهوك»، مؤكداً عدم وجود أي مخاوف من إمكانية سقوط ضحايا مدنيين في المواقع التي تم استهدافها. وقال إن «الاستهداف كان محدداً للغاية، ومدروساً جداً لاستهداف الإمكانيات التي يستخدمونها لمهاجمة السفن في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن». وأوضح مسؤول عسكري أميركي آخر أنه تم إطلاق ذخائر يتراوح عددها بين 25 و30 تقريباً، ومنها ذخائر أطلقت من طائرات حربية انطلقت من حاملة طائرات أميركية. من جانبها، قالت وزارة الدفاع البريطانية، في بيان، إن الطائرات البريطانية استخدمت قنابل دقيقة التوجيه لضرب أهداف عدة بالقرب من مطار صنعاء.

في سياق متصل، قالت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، إن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، تحدثا هاتفياً أمس الأول، عن أهمية حماية الحقوق والحريات الملاحية في البحر الأحمر.

من جهته، أكد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، أمس الثلاثاء، أن بلاده ستواصل الردّ على هجمات الحوثيين في البحر الأحمر في حال استمرّت. وقال سوناك، أمام البرلمان: «نحن لا نسعى إلى المواجهة»، مضيفاً: «لكن في حال الضرورة، لن تتردد المملكة المتحدة في الردّ في إطار الدفاع عن النفس». وتابع: «لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح لهذه الهجمات بالمرور دون رد»، داعياً «الحوثيين ومن يدعمهم إلى وقف هذه الهجمات غير القانونية وغير المقبولة». وأعلن سوناك، الذي أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأميركي جو بايدن الاثنين الماضي، أن وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون سيزور منطقة البحر الأحمر «في الأيام المقبلة»، متعهداً بفرض عقوبات على الحوثيين بالتعاون مع الولايات المتحدة.

في هذه الأثناء، أعلن رئيس الوزراء النيوزيلندي كريستوفر لوكسون، في تصريح صحافي أمس الثلاثاء، أن بلاده سترسل فريق دفاع مكوناً من ستة أعضاء إلى الشرق الأوسط في إطار عملية «حارس الازدهار». وفي نيويورك، أعلن وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان، أمس الأول الاثنين، أن بلاده وجهت «رسالة وتحذيراً جدياً للأميركيين» مفادهما بأن ضرباتهم بالاشتراك مع بريطانيا في البحر الأحمر واليمن تمثل «تهديداً للسلام والأمن وتصعيداً لنطاق الحرب في المنطقة». وأوضح، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا»، أنه «في الوقت الذي شنّت فيه أميركا وبريطانيا اعتداءاتهما على اليمن، أظهرت صور الأقمار الاصطناعية أن نحو 230 سفينة تجارية ونفطية كانت تتحرك في البحر الأحمر»، مشيراً إلى أن السفن تلقت «رسالة اليمنيين جيداً بأن السفن المتجهة إلى موانئ الاحتلال الصهيوني هي فقط التي يوقفها اليمنيون». وأكد عبد اللهيان أنه أبلغ كاميرون، خلال لقائهما في منتدى دافوس الأسبوع الماضي، أن «ما قاموا به من تصعيد التوتر في البحر الأحمر وضد اليمن كان خطأ استراتيجياً».

اعلن الحوثيون شن أميركا وبريطانيا 18 غارة على 4 محافظات

سوناك: لا نسعى إلى المواجهة لكن سنرد دفاعاً عن النفس

مسلحون حوثيون خلال تظاهرة قرب صنعاء ضد الهجمات الأميركية والبريطانية أمس (محمد حمود/Getty)

تعليق تفكيك «صافر»

في أعقاب هجمات الحوثيين على سفن في البحر الأحمر والضربات الأميركية والبريطانية ضدّهم، عُلّقت عملية التخلّص من ناقلة النفط المتهالكة «صافر»، ما يعرّض العملية الهادفة لتجنّب تلوّث بيئي، لخطر الفشل. وقال متحدث باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوكالة «فرانس برس» أمس الثلاثاء، إن الوضع في البحر الأحمر واليمن «خلق تحديات تشغيلية ومالية غير متوقعة» لمشروع قطر «صافر» و تفكيك اجزائها، ما يصعّب مواصلة العمل عليه.

رصد

جنود إسرائيليون في الجولان السوري، يناير الحالي (عمير ليفي/Getty)

خندق إسرائيلي لمنع «طوفان» من سورية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**
إسطنبول ـ **جلال بكور**

كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم»، مساء أول من أمس الاثنين، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي شرع في حفر خندق على طول الحدود مع سورية، وذلك لتفادي تكرار سيناريو مشابه لعملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، رداً على جرائم الاحتلال وانتهاكاته. وذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن حفر الخندق يأتي في إطار مخطط جديد لتأمين المناطق الحدودية، ولمنع تسلل عناصر مليشيات مسلحة مدعومة من إيران أو فصائل فلسطينية، أو عناصر «حزب الله» من الأراضي السورية. وأضافت «يسرائيل هيوم» أن المخطط يشمل خندقاً كبيراً، يمتد على طول منطقة الحدود البرية، مشيرة إلى أنه جرى تصميمه على عمق وعرض لا يسمح بمرور أي نوع من أنواع المركبات. وذكرت الصحيفة أن جيش الاحتلال الإسرائيلي شرع بحفر الخندق في مناطق حدودية واسعة. ونقلت عن أحد الضباط المسؤولين بسلاح الهندسة القتالي بجيش الاحتلال الإسرائيلي قوله من دون الكشف عن اسمه إنه «في النهاية، نعود إلى حلول من العصور الوسطى. الفنون القتالية لم تتغير. في 7 أكتوبر الماضي، دخلت مركبات الدفع الرباعي بحرية من قطاع غزة».

وتابع الضابط: «لو كانت هناك قناة لما حدث ذلك. هدفنا هو تعطيل وصول المركبات إلى السياج الحدودي. ستعلق الشاحنات والمركبات بهذه القنوات». معتبراً أن سيناريو «طوفان الأقصى» الذي نفذته «كتائب القسام» الذراع العسكرية لحركة حماس قد يتكرر عبر الحدود السورية، لكنه استدرك بالقول إن «التهديدات أقل»، معتبراً أن المجموعات المحسوبة على إيران و«حزب الله» اللبناني «يحاولان ترسيخ وجودهم العسكري في الجولان السوري لمهاجمة إسرائيل». وأوضح أن قوات الهندسة التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي تعمل على حفر خنادق في الأماكن التي تم تحديدها على أنها صالحة للعبور، مضيفاً أن جنود قوات المشاة تعمل على تأمين الآليات الهندسية. واعتبر أن ذلك من شأنه أن يحبط هجوماً مشابهاً لـ«طوفان الأقصى»، في ظل وجود سياج حدودي وخنادق وحقول ألغام على طول المنطقة الحدودية. في سياق آخر، وقعت انفجارات عنيفة صباح أمس الثلاثاء، في ناحية البوكمال بريف دير الزور، شرقي سورية، عقب غارة جوية يرجح أنها من التحالف الدولي ضد «داعش». وشنّت طائرة حربية غارتين طاولتا مواقع في منطقة البوكمال، نجم عنها انفجارات عنيفة يرجح أنها وقعت في مستودعات أسلحة وذخيرة.

وأفادت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» بأن طائرة حربية ضربت مواقع في بلدة السكرية قرب مدينة البوكمال، ما أدى إلى انفجارات عنيفة، ويرجح أن الضربة طاولت مستودعات أسلحة وذخائر تابعة للمليشيات المدعومة من إيران. وجاءت هذه الضربة بعد استهدافات طاولت قاعدة القوات الأميركية في حقل كونيكو، شمال شرقي دير الزور.

وكانت القوات الأميركية في إطار التحالف الدولي قد استهدفت مساء الاثنين، بصواريخ مقرات عسكرية للمليشيات مدعومة من «الحرس الثوري» الإيراني في بلدة محكان بريف دير الزور الشرقي، بالإضافة إلى استهداف مقر عسكري بالقرب من السكن الشبابي جانب الطائع في مدينة دير الزور الخاضعة لقوات النظام السوري.

شرق غرب

سورية: إسقاط مسيّرة قرب الحدود مع الأردن

أعلنت وزارة الدفاع السورية، أمس الثلاثاء، أن وحدة من حرس الحدود السوري «تمكنت من إسقاط طائرة مسيّرة بالقرب من الحدود السورية - الأردنية»، من دون مزيد من التفاصيل، وذلك في ظل المناوشات على الحدود، إذ ينفّذ الأردن ضربات جوية في إطار مكافحة تجارة وتهريب المخدرات من سورية إليه. وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان، أمس، إنها تأسف لشن الأردن ضربات جوية داخل الأراضي السورية، مضيفة أنه «لا مبرر لمثل هذه العمليات العسكرية».
(رويترز)

رئيس المخابرات التركية في بغداد

تصدر الملف الأمني مباحثات رئيس جهاز المخابرات التركية إبراهيم كالن في العاصمة العراقية بغداد، التي وصلها ليل أول من أمس الاثنين، حيث التقى الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد ورئيس جهاز الأمن القومي قاسم الأعرجي ورئيس تحالف «السيادة» خميس الخنجر. ووفق مصادر مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن «الزيارة لم يعلن عنها إلا بعد وصول كالن إلى بغداد»، مضيفة أنه «حمل رسالة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مفادها أنه لن تكون هناك احتمالات لأخطاء العسكرية في المستقبل خلال الضربات على مقرات حزب العمال الكردستاني».
(العربي الجديد)

الكرملين: استعدادات لزيارة بوتين إلى تركيا

قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية (الكرملين)، ديمتري بيسكوف (الصورة)، أمس الثلاثاء، إن «اتصالات رفيعة المستوى بين روسيا وتركيا» يجري الإعداد لها على جدول أعمال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تركيا، مضيفاً: «سنبلغكم بمجرد اتفاق» بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان على موعد الزيارة.
(الأناضول)

إيران: إعدام متهم بقتل شرطي

ذكرت وكالة «ميزان» التابعة للسلطة القضائية في إيران، أمس الثلاثاء، أن «عقوبة الموت بحق محمد قبادلو» نُفذت صباح أمس «بعد 487 يوماً من الإجراءات القانونية»، بعد إدانته بقتل شرطي وجرح 5 آخرين خلال تظاهرات شهدتها البلاد في 2022، على خلفية وفاة الشابة مهسا أميني، بعد احتجازها من قبل شرطة الأخلاق. وبذلك يرتفع إلى 8 عدد من نُفذت بحقهم أحكام إعدام بتهم قتل عناصر من الأمن خلال فترة الاحتجاجات.
(فرانس برس)

الرئيس الفيليبيني: يجب تغيير الدستور

قال الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور (الصورة)، في مقابلة مع تلفزيون «جي إم إيه إيه» الفيليبيني، بثّت أمس الثلاثاء، إن دستور البلاد يحتاج إلى تعديل لأنه «لم يُكتب للعالم المعولم». وأضاف أن الأحكام الاقتصادية لدستور عام 1987، والذي صدر بعد عام من الإطاحة بوالده فرديناند ماركوس، بعد عقدين في السلطة حينها، يجب تغييرها لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.
(رويترز)

متابعة

الاحتلال يواصل استهداف منازل جنوبي لبنان

لم تتوقف الاستهدافات الجوية الإسرائيلية لمنازل في الجنوب اللبناني، على وقع استهداف «حزب الله» قاعدة ميرون في جبل الجرمق، للمرة الثانية خلال 17 يوماً. ويتزامن ذلك مع كشف فرنسا عن مساعٍ لإعادة العمل بالقرار 1701

بيروت ـ **رينا الجمّال**
القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يستمرّ التصعيد العسكري على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة بين «حزب الله» وجيش الاحتلال الإسرائيلي، في وقتٍ تتكثّف فيه الحركة السياسية الدولية لمنع توسيع الحرب. أمس الثلاثاء، أعلن «حزب الله» استهداف قاعدة ميرون الإسرائيلية للمراقبة الجوية في جبل الجرمق، وذلك «ردّاً على الاغتيالات الأخيرة في لبنان وسورية والاعتداءات المتكررة على المدنيين والمنازل في قرانا الصامدة»، بحسب بيانه. وهي المرة الثانية التي يستهدف فيها الحزب القاعدة، بعد المرة الأولى في 6 يناير/كانون الثاني الحالي، ردّاً على اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، والقيادي في الحزب وسام طويل. واستهدف الحزب أيضاً تجمّعاً لجنود الاحتلال في تلة كويرا وقاعدة خربة ماعر. كما نعى ثلاثة شهداء له.

وأقر الجيش الإسرائيلي بإصابة بنى تحتية في قاعدة ميرون الجوية. وذكر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هاغاري في بيان، أنه «رصدنا عدة قذائف أطلقت من لبنان، بعضها اعترضناها، ورصدنا إصابة طفيفة في البنى التحتية للقاعدة الجوية». وأضاف: «لا توجد إصابات في الحدث والتفاصيل قيد الفحص، ولا يوجد ضرر بالقدرات العسكرية الجوية». وأفادت وسائل إعلام عبرية بأن الكهرباء انقطعت في عدد من المستوطنات، بفعل القصف من الجهة اللبنانية، مشيرة إلى سقوط 15 صاروخاً في منطقة مفتوحة في شيفر بالجليل الأعلى. من جهته، ذكر جيش الاحتلال أنه تم رصد سقوط 11 صاروخاً على الأقل في مناطق مفتوحة. ونفذت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارة على منطقة حمبلي، الواقعة بين بلدات رومين وحومين الفوقا وصربا في منطقة إقليم التفاح، والقت صاروخين على المنطقة المستهدفة أحدث انفجارهما دوياً تردد صداهما في أرجاء منطقتي النبطية وإقليم التفاح، وسط ارتفاع سحب الدخان في المنطقة. وطاولت الغارات حومين ومجدل سلم والجميجمة. وأغارت مسيّرة إسرائيلية على حاوية شحن في أرض زراعية في الوزاني. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي أطراف بلدات ميس الجبل وطير حرفا والصهيرة ويارين وعلما الشعب وشيحين ومروحين وراميا وحلتا وراشيا الفخار، بالإضافة إلى تلة الحمامص وجبل بلاط. وليل الاثنين ـ الثلاثاء، أعلن عن سقوط شهيد وجريحين، في غارة إسرائيلية طاولت منزلاً في بلدة مجدل سلم. وطلبت بلدية المنطقة من الأهالي الابتعاد عن المنزل المدمّر، لوجود صاروخ لم ينفجر، عمل الجيش اللبناني لاحقاً على تفجيره. كما شن الطيران الحربي الإسرائيلي غارات عدة ليل الاثنين ـ الثلاثاء، طاولت 3 منازل في بليدا، ومجدل سلم ووادي السلوقي وعيترون.

كما استهدف الاحتلال مدفعياً، وادي السلوقي وأطراف ميس الجبل ورامية وعيتا الشعب وطيرحرفا والجبين وتلة العويضة لجهة الطيبة وخلة المحافر في العديسة وحولا ومنطقة البياض. وقام باعمال تمشيط عند أطراف الناقورة في محيط جبلي العلام والملبونة. وأطلق عناصر الاحتلال قنابل مضيئة في مناطق جنوبية عدة، وسط تحليق طيرانه الاستطلاعي. بدورها، أطلقت «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (اليونيفيل) صفارات الإنذار أكثر من مرة خلال تعرض المنطقة للقصف الإسرائيلي. من جهته، كشف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أنه أجرى تقييماً للأوضاع الأمنية بشأن المواجهات المستمرة مع «حزب الله». وجاءت أقواله في تصريح مشترك مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والوزير في «كابنيت الحرب»، بيني غانتس، أمس الثلاثاء، للتعقيب على مقتل 24 عسكرياً إسرائيلياً في قطاع غزة، مساء الاثنين. وقال غالانت إن «حزب الله يواصل استفزازاته في الشمال، واعيننا مفتوحة على كل ما يحدث في المنطقة، أجريت تقييماً للوضع بهذا الخصوص، نحن على أتم استعداد، لا نريد الحرب، لكننا جاهزون لكل وضع ممكن أن ينشأ في الشمال».

وعقد «الكابنيت» جلسة خاصة، أمس الثلاثاء، مع مسؤولين من المستوطنات الشمالية، لبحث الوضع على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة. وكان نتنياهو، قد شدّد أول من أمس الاثنين، على أنه بات من الضروري «إبعاد حزب الله عن الحدود الشمالية، سواء من خلال القوة أو باستخدام الدبلوماسية». بدورها، أكدت أوساط «حزب الله» النيابية لـ«العربي الجديد»، أن لا بحث بأي تهدئة أو هدنة على الجبهة الجنوبية ولا مسار لأي حلّ قبل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، كما شدّدت على أن كل التهديدات الإسرائيلية باللجوء إلى الخيار العسكري للسماح لسكان الشمال بالعودة إلى منازلهم «لا تخيفنا ولا تقلقنا، وحزب الله مستعدّ لكل الاحتمالات». من جهته، ذكر المكتب الإعلامي لوزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عبدالله بو حبيب، أن الأخير اجتمع مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في نيويورك، وتم «التوافق على أهمية احترام حقوق الإنسان في كافة الصراعات وعدم ازدواجية المعايير، كما جرى البحث في الاستفزازات التي يتعرّض لها لبنان ومحاولة استدراجه لدخول الحرب». كذلك، أبلغ وزير خارجية الجزائر أحمد عطاف الوزير اللبناني خلال اجتماعهما «دعم الجزائر ووقوفها إلى جانب لبنان والقضية الفلسطينية». والتقى بو حبيب محاضرة في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك شرح فيها موقف لبنان المؤيد لإعادة الهدوء والأمن إلى الجنوب من خلال انسحاب إسرائيل من كل الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها ولا سيما مزارع شبعا ووقف الخروقات. وأكد «الرغبة العربية بإنهاء الصراع من خلال إيجاد حل سلام عادل وشامل ومستدام قائم على حل الدولتين، ومبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت لعام 2002 كي يفوز مشروع السلام في منطقتنا». والتقى بو حبيب نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وأكدا «ضرورة وقف الحرب وخطورة استمرارها على الوضع في الشرق الأوسط». من جانبه، شدّد وزير الجيوش الفرنسي سيباستيان ليكورنو، مساء الاثنين، على أن بلاده تسعى لتجنّب «التصعيد» عند الحدود بين إسرائيل ولبنان. وقال في حديث لوكالة «فرانس برس»، إنه «عندما نسير العقول والقلوب، نجد أن لا أحد، لا في تل أبيب ولا في القدس ولا في بيروت، يريد الحرب». وأضاف أن «التحدّي الحقيقي بالنسبة لنا هو ضمان عدم حصول هذا التصعيد الذي قد يبدو حتمياً». وأكد الوزير الفرنسي على أن الأولوية بالنسبة إليه تكمن في تحديد كيفية «العودة مجدداً» لتنفيذ القرار 1701، الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006، وكيفية «استئناف الدوريات والعودة إلى نمط المراقبة واحتواء النزاع»، كي «لا يطلق أحد الجانبين النار على الجانب الآخر من الحدود وكي لا يردّ الجانب الآخر بما ينطوي على خطر التصعيد». وقال الوزير الفرنسي إن هذا الأمر يتطلّب «التزاماً من الجانبين»، كاشفاً أنه سيزور لبنان مجدداً، بعد زيارة أولى في نوفمبر/تشرين الثاني الماضية، وثانية مطلع الشهر الحالي.

وبدأ وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل باريس، أمس الثلاثاء، جولة شرق أوسطية، من لبنان، تهدف إلى الحيلولة دون توسع نطاق الحرب في المنطقة. وبحسب بيان وزارة الخارجية الإسبانية، أمس، فإن باريس سينتقل من لبنان إلى العراق، من دون الكشف عن وجود محطات أخرى في الجولة.

سقط شهيد وجريحان بغارة إسرائيلية على مجدل سلم

ليكورنو: مساعٍ فرنسية للعودة إلى تنفيذ القرار 1701

من القصف الإسرائيلي على لبنان، 15 يناير الحالي (رونيت فولوس/رويترز)

في خضم هجمات فصائل عراقية على قواعد أميركية ورد واشنطن عليها، قررت الولايات المتحدة فرض دفعة جديدة من العقوبات الأميركية على أعضاء في مليشيات عراقية تُصنفها واشنطن على أنها مرتبطة بإيران، وشركتين، فأي تأثيرات لهذه العقوبات؟

العقوبات الأميركية

أي تأثير على المليشيات العراقية؟

الدوحة ـ **عثمان المختار**

وضعت وزارة الخزانة الأميركية، أمس الأول الاثنين، أعضاء جدداً في جماعات عراقية مسلحة تُصنفها واشنطن على أنها مرتبطة بإيران على قائمة العقوبات الأميركية إلى جانب شركة طيران فلاي بغداد، ورئيسها التنفيذي في لائحة العقوبات لتقديم المساعدة إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري والمجموعات الوكيلة له في العراق وسورية ولبنان». ونوّه البيان إلى أن «فلاي بغداد» دعمت «عمليات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني ووكلاءه من خلال تسليم العتاد والأفراد في جميع أنحاء المنطقة»، مشيراً إلى أنها «قامت بتسليم شحنات أسلحة إلى مطار دمشق الدولي في سورية»، لنقلها إلى «الحرس الثوري الإيراني، فيلق القدس والمليشيات المتحالفة مع إيران على الأرض في سورية، بما في ذلك الحرس الجمهوري السوري وحزب الله اللبناني وكتائب حزب الله». وحدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية طائرتين تابعتين للشركة بـ«ممتلكات محظورة».

كما أدرجت الخزانة الأميركية، 3 من أعضاء «كتائب حزب الله» وصفتهم بأنهم من «البارزين»، في لائحة العقوبات، وهم حسين مؤنس العبودي المعروف بـ«حسين مؤنس»، الذي يعد بحسب البيان عضواً بارزاً في «كتائب حزب الله»، وهو عضو حالي في البرلمان العراقي. وأدرجت أيضاً كلاً من، إياد علي حسين العزاوي، الذي قالت إنه متخصص في الطائرات المسيّرة ويعمل في مديرية المُعدات الفنية التابعة لـ«الحشد الشعبي»، وكذلك عقاد محسن فرج المحمداوي، الذي أشار البيان إلى أنه «الأخ الأصغر للأمين العام لكتائب حزب الله أحمد المحمداوي، ويدير أعمال كتائب حزب الله والجوانب المرتبطة بالمحفظة المالية له، ويجمع الأموال للجماعة من خلال الأعمال التجارية». كما وضعت وزارة الخزانة الأميركية شركة «الأرض» للسفر والسياحة في لائحتها للعقوبات بسبب استخدامها من قبل «كتائب حزب الله» لـ«تحقيق الإيرادات وغسل الأموال».

وشنّت فصائل «المقاومة الإسلامية»، وهي مظلة تجمع عدداً من الفصائل المسلحة بالعراق، هجوماً صاروخياً وصفه البنتاغون بـ«غير المسبوق»، عصر السبت الماضي، على قاعدة «عين الأسد» غربي العراق، أدى إلى إصابات بين عدد من العسكريين الأميركيين، كما أعلنت بغداد إصابة جندي عراقي بالهجوم.

وبشأن ذلك، قال موظف بارز في وزارة الخارجية العراقية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إنهم يتوقعون إجراءات أخرى من واشنطن غير تلك المتعلقة بوضع كيانات على لائحة العقوبات أو حتى تصنيفها بإرهابية كما فعلت مع جماعة الحوثيين في اليمن. وأضاف، طالباً عدم الكشف عن هويته: «نتوقع ضربات جوية جديدة لمواقع الفصائل داخل العراق، قد لا تكون بعيدة عن استهداف قيادات بعينها، على غرار عملية اغتيال أبو تقوى الموسوي، القيادي في النجباء، بضربة جوية شرقي بغداد في الرابع من يناير الحالي». وأشار إلى أن «التسريبات تؤكد أن هناك قائمة عقوبات أخرى، ستشمل تصنيف جماعات وأفراد على لوائح الإرهاب، وهذا ما يعني فرض عقوبات على الحكومة العراقية في حال تعاطيها معها».

تاريخ العقوبات الأميركية على الأفراد والكيانات المسلحة والشركات التي تُصنفها واشنطن على أنها داعمة أو متعاونة مع إيران ومتورطة بعمليات عنف ضد قواتها أو أنشطة حقوقية داخل العراق، لا يعتبر صفوفه منها نواب في حكومة الظل، وكان آخرها استقالة عضو مجلس كيركليس عمّار أنور، الأربعاء الماضي.

> اتهمت واشنطن «فلاي بغداد» بدعم عمليات فيلق القدس
>
> العباسي: التأثير على المصارف التي عوقبت كان سريعاً

في مواژاة ذلك، قدّم نحو 200 فلسطيني من حملة الجنسية البريطانية، الأسبوع الماضي، عريضة إلى وزارة الداخلية البريطانية تُطالب بجلب أسرهم من غزة إلى بريطانيا بسبب الأوضاع الحياتيّة الصعبة جراء الحرب، إلا أن الوزارة رفضتها. وحققت العريضة أكثر من 28 ألف توقيع، ووردت فيها مطالب كتلك التي وضعتها الحكومة البريطانية لجلب الأوكرانيين إلى بريطانيا: إلغاء رسوم تأشيرات لمّ الشمل، وإلغاء شرط الحد الأدنى للأجور واختبارات اللغة. وقالت الحكومة البريطانية في وقت سابق إنها لا تنوي اتخاذ إجراءات خاصة لجلب العالقين في قطاع غزة، مؤكدة أن الطريقة الوحيدة للقدوم إلى بريطانيا هي الحصول على التأشيرة وفق النظام المعمول به حالياً. في هذا الوقت، قدّم المركز الدولي للعدالة من أجل الفلسطينيين (ICJP) أدلة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها إسرائيل في غزة إلى شرطة العاصمة لندن، في أعقاب دعوات من وحدة جرائم الحرب في الشرطة بتقديم أدلة حول جرائم الحرب في فلسطين. تتكون الأدلة المجمعة في الملف المكون من 78 صفحة من شهادات شهود عيان وأدلة فوتوغرافية تتعلق بعدد من جرائم الحرب. وتشمل الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية مثل المستشفيات والمتلكات الثقافية، واستخدام التجويع كسلاح في الحرب، واستخدام إسرائيل للفوسفور الأبيض ضد المدنيين. وقال مدير المركز الدولي للعدالة طيب علي لوقع «نيو أرب»، إن الأدلة تتعلق بأربعة وزراء ومسؤولين كبار في الحكومة المحلية المتحدة، والذين هم «متواطئون على أساس المسؤولية الثانوية». وأعلن كذلك أن تسعة مواطنين بريطانيين سافروا إلى إسرائيل للقتال في الجيش الإسرائيلي كانوا في القضية. كما تم تقديم أدلة تتعلق بالعديد من المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين رفيعي المستوى، بما في ذلك أعضاء مجلس الوزراء الحربي الإسرائيلي، وأفراد عسكريين رفيعو المستوى.

في موازاة ذلك، تتواصل التظاهرات الأسبوعيّة تنديداً بالحرب على غزة ودعم الحكومة البريطانية لهذه الحرب، وتنديداً أيضاً بالهجمات على اليمن. وخرجت يوم السبت الماضي، عشرات المسيرات في عدد من المدن والبلدات البريطانية، إضافة إلى أنشطة ثقافية مختلفة مناصرة للشعب الفلسطيني. وشملت الاحتجاجات استهداف مصانع وشركات الأسلحة أو المؤسسات والشركات التي لديها استثمارات لدى الاحتلال الإسرائيلي. وبعد التظاهرة الوطنيّة الأخيرة في مدينة لندن يوم 13 يناير/ كانون الثاني الحالي، والتي شارك فيها قرابة نصف مليون شخص، بحسب المنظمين، من المزمع خروج تظاهرة وطنيّة جديدة يوم السبت في الثالث من فبراير/ شباط المقبل.

خلقت «لحظة تطرف» جديدة في المملكة المتحدة مع احتمال دفع المزيد من الناس نحو الإرهاب. وقال جوكس في تصريحات أخيراً، إن «الكميات غير العادية» من التعليقات عبر الإنترنت، والتي تضخمت بسبب المعلومات المضللة والصور الزائفة التي أنشأها الذكاء الاصطناعي، غذت «المخاطر الشديدة». وتم حتى الآن اعتقال 33 شخصاً بموجب قوانين الإرهاب المتعلقة بإسرائيل وغزة، بينهم من اعتُقل بسبب منشورات أو شعارات في الاحتجاجات.

> 33 معتقلا بموجب قوانين الإرهاب المتعلقة بإسرائيل وغزة

وفي موقف مخالف لمواقفه السابقة في دعم إسرائيل، قال رئيس حزب العمال المعارض النائب كير ستارمر إن تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن الدولة الفلسطينية «غير مقبولة». وجاءت تصريحات ستارمر بعدما قال نتنياهو في الأيام الأخيرة إنه يُعارض قيام دولة فلسطينية، وإن السيطرة الأمنية في غزة بعد الحرب ستكون لإسرائيل، وكذلك في

تستمر التظاهرات في بريطانيا ضد الحرب (رشيد نيكاتي اسليم/الأناضول)

حسين مؤنس أحد المستهدفين بالعقوبات الجديدة (صباح عزار/فرانس برس)

رصد

حرب غزة تلقي بظلالها على السياسة البريطانية

لندن ـ **ربيع عبد**

مع استمرار الحرب على غزة للشهر الرابع على التوالي، ما زالت أصداؤها تلقي بظلالها على السياسة الداخلية في بريطانيا في ظل حكومة المحافظين المتحازة لإسرائيل، ووجود حركة تضامن شعبيّة كبيرة مع الفلسطينيين تخرج في تظاهرات أسبوعيّة لم تتوقف منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وكان آخر هذه التفاعلات تهديد وزير الإسكان والتطوير مايكل غوف بإغلاق كل مؤسسة خيريّة يُمكن أن تُتّهم بتمويل حركة «حماس». يأتي تهديد غوف على ضوء ما نشرته صحيفة «ذا تلغراف» عن أن مسؤولين في وزارة الإسكان والتطوير كانوا ساخطين على جمعية «انترفيث نتوورك» (InterFaith Network) كونها لم تُدن علناً حركة «حماس» في 7 أكتوبر، إضافة إلى انضمام المجلس الإسلامي في بريطانيا إلى مجلس إدارة الجمعية، في ظل مقاطعة المحافظين للمجلس الإسلامي منذ عام 2009. وتتلقى الجمعية تمويلاً حكومياً، وهي مؤسسة خيريّة تسعى للتعريف بمختلف الأديان والطوائف وتقاليد ممارساتها في بريطانيا. وصرّحت الجمعية بأن عدم حصولها على التمويل الحكومي قد يدفعها للإعلان عن إفلاسها، مؤكدة أن سياساتها تمتنع عن التعليق على أحداث سياسية خارجية.

في غضون ذلك، اعتبر رئيس شرطة مكافحة الإرهاب مات جوكس أن الحرب على غزة

الحدث

جولة جديدة لتثبيت الستاتيكو

عودة أستانة السوري

يظهر عقد جولة جديدة من مسار استانة ان الثلاثي الضامن لهذا المسار حريص على استمرار خفض التصعيد في الشمال السوري

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

تعقد يومي 24 و25 يناير/كانون الثاني الحالي جولة جديدة من مسار أستانة السوري، ليتناول الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار، الذي بدأ مطلع 2017، العديد من الملفات، لعل أبرزها العملية السياسية المتوقفة، والتطبيع بين النظام والجانب التركي، وأخرى إنسانية تخص إدخال المساعدات الدولية لملايين السوريين في شمال البلاد. وأعلنت وزارة الخارجية الكازاخية، في بيان قبل أيام، أن الاجتماع الدولي الـ21 في إطار مسار أستانة سيعقد في عاصمة كازاخستان في 24 و25 يناير الحالي، بدعوة من الدول الضامنة، روسيا، وإيران، وتركيا. وأعلن كل من النظام والمعارضة السورية المشاركة في هذه الجولة. ونقلت صحيفة «الوطن»، الموالية للنظام، عن مصادر دبلوماسية، وصفتها بأنها «متابعة»، قولها إن وفد النظام سيترأسه نائب وزير خارجية النظام بسام الصباغ.

في المقابل، أكد أحمد طعمة، رئيس وفد المعارضة السورية إلى هذا المسار، لـ«العربي الجديد»، مشاركة الوفد في الجولة الجديدة، مشيراً إلى أن «الملف الأهم الذي نحمله هو وقف الانتهاكات التي يقوم بها النظام بقصفه للمدنيين». ويبقى انعقاد هذه الجولة من مسار أستانة السوري أن الثلاثي الضامن حريص على استمرار خفض التصعيد في الشمال السوري، في ظل متغيرات إقليمية، لعل أبرزها العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من 100 يوم على قطاع غزة. وعقدت آخر جولات مسار أستانة في 21 يونيو/ حزيران الماضي بعاصمة دولة كازاخستان، بحضور وفود من الدول الضامنة روسيا وإيران وتركيا، وممثلين عن الحكومة السورية والمعارضة، ومبعوثين عن الأمم المتحدة والأردن والعراق ولبنان بصفة مراقبين. ولم تحقق الجولة أي اختراقات في القضايا التي يتصدى لها هذا المسار، ما خلا تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في شمال غربي سورية، والذي تعرض للعديد من الخروق من قبل الروس والنظام. وحاولت روسيا وإيران في الجولة السابقة ردم هوّة الخلاف العميقة بين النظام وتركيا، في سياق محاولات بدأت أواخر العام 2022 لتطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، التي اشترطت انسحاباً كاملاً من قبل الجيش التركي من شمال سورية، وهو ما رفضته أنقرة بشدة.

ومن المتوقع أن يُطرح التطبيع مجدداً على طاولة المباحثات في الجولة الـ21، خاصة من قبل الجانب الروسي الذي كان استضاف في مايو/أيار الماضي اجتماعاً رباعياً ضم وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران والنظام السوري، والذين اتفقوا، وقتها، على «تكليف نواب وزراء الخارجية بإعداد خريطة طريق لتطوير العلاقات بين تركيا وسورية، بالتنسيق مع وزارات الدفاع والاستخبارات للدول الأربع». ومن المتوقع أن تمثل التعقيدات العسكرية والأمنية في الشمال السوري، الذي يزدحم بعشرات الفصائل المختلفة، عائقاً أمام تقارب كامل بين أنقرة ودمشق، ولا سيما أن هذا الشمال يضم ملايين المدنيين الذين يعانون من ظروف معيشية تكاد تصل حدود الكارثة.

ورأى المحلل السياسي التركي فراس رضوان أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجولة الـ21 من مسار أستانة «تأتي في ظروف إقليمية متغيرة جداً فرضت عقد هذه الجولة»، موضحاً أن الحرب الإسرائيلية على غزة خلقت مشاكل مشتركة بين الثلاثي الضامن إضافة إلى المشاكل السابقة. وتابع: تركيا الآن لديها مشكلة حقيقية مع الإسرائيليين، وربما التقارب اليوم بين أنقرة والنظام مصلحة مشتركة للجانبين إضافة إلى روسيا، وإيران. هذه الحرب تهدد مصالح هذه الأطراف. ومن المتوقع أن تحضر خلال اجتماع مسار أستانة العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة بين النظام والمعارضة، والمتوقفة منذ منتصف العام 2022، حيث ما يزال الجانب الروسي يعارض عقد جولة جديدة من مباحثات اللجنة الدستورية.

> طعمة: الملف الأهم الذي نحمله هو وقف انتهاكات النظام
>
> ترجيحات أن تثبّت الجولة الجديدة أوضاع الشمال السوري

ومن المرجح أن يحاول المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن دفع الثلاثي الضامن لتحديد موعد جديد لمباحثات «الدستورية» المنوط بها وضع دستور جديد لسورية، ولا سيما أن المسؤول الدولي لعب دوراً في انعقاد الجولة 21 من مسار أستانة وفق مصادر إعلامية.

وحول ما بقي من مسار أستانة بعد مرور نحو ست سنوات على انطلاقته، رأى الباحث السياسي أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «بقيت مصالح الدول الثلاث (روسيا، تركيا، إيران)، والتنسيق بينها بما يتعلق بالملف السوري». وأضاف: الروس والإيرانيون يحاولون توظيف هذا المسار لإبقاء الأتراك إلى جانبهم، والأتراك يحاولون تحقيق مصالحهم، ولا سيما بما يتعلق باللاجئين، وتثبيت التهدئة، والتعامل مع ملف مشروع «قسد». وأشار القربي إلى أن الجانب الروسي «خلق هذا المسار قبل سنوات ليكون موازياً لمسار العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة»، مضيفاً: الدول الثلاث حتى اللحظة لها مصلحة في بقاء واستمرار مسار أستانة السوري، وتوقع القربي أن تحاول روسيا ضم دول عربية إلى هذا المسار لـ«إيجاد حل للقضية السورية خارج مسار الأمم المتحدة بما يحقق مصالح موسكو في سورية»، مرجحاً أن تثبّت الجولة الجديدة الأوضاع الموجودة اليوم في الشمال السوري.

من جولة أستانة في يونيو الماضي (ميرا غوك كوسايوفا/الأناضول)

شرق غرب

إصابة 12 شخصا من ميانمار بانزلاق طائرة بالهند

أصيب 12 شخصاً، أمس الثلاثاء، عندما تجاوزت طائرة عسكرية في ميانمار مدرج مطار في الهند، خلال وصولها لنقل جنود فروا من المسلحين الذين يقاتلون المجلس العسكري في بلادهم. وقال مسؤول هندي إنه كان من المتوقع أن تعيد الطائرة، التي انزلقت خارج مدرج المطار في ولاية ميزورام القريبة من الحدود مع ميانمار، 92 جندياً إلى بلدهم، بعد أن كانوا قد فروا إلى الهند الأسبوع الماضي.
(فرانس برس)

ارجاء محاكمة ترامب بسبب مرض عضو بهيئة المحلفين

أرجئت إلى اليوم الأربعاء جلسة كانت مقرّرة في نيويورك، أمس الأول الاثنين، لمحاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة) في إطار دعوى تشهير رفعتها ضدّه الكاتبة إي جين كارول، وذلك بسبب ظهور أعراض الإصابة بفيروس كورونا على أحد أعضاء هيئة المحلّفين، بحسب ما أفاد مصدر قضائي أمس الثلاثاء. وكان ترامب قد دين في مايو/ أيار الماضي بتهمة الاعتداء جنسياً على كارول في 1996 والتشهير بها في 2022، وألزم بدفع تعويض لها بقيمة خمسة ملايين دولار.
(فرانس برس)

مفاوضات جديدة بين الحكومة الكولومبية و«جيش التحرير»

انطلقت في هافانا، أمس الثلاثاء، جولة مفاوضات جديدة بين الحكومة الكولومبية ومتمردي «جيش التحرير الوطني»، في محاولة لتمديد اتّفاق وقف إطلاق النار الساري منذ الصيف الماضي، الذي تنتهي مفاعيله في 29 يناير/ كانون الثاني الحالي. وقال وفد «جيش التحرير» في منشور على منصة «إكس» أرفقها بصورة لمفاوضيه في هافانا، إنّ «الجولة السادسة بدأت، على أمل المضيّ قدماً والاقتراب من التحولات التي تحتاجها كولومبيا».
(فرانس برس)

فنزويلا: توقيف 32 شخصاً بتهمة «التآمر» على مادورو

أعلنت السلطات الفنزويلية، أمس الثلاثاء، أنّها أوقفت 32 شخصاً، بين مدنيين وعسكريين، بتهمة تورّطهم في «خمس مؤامرات» لاغتيال الرئيس نيكولاس مادورو (الصورة). وقال المدّعي العام الفنزويلي، طارق وليام صعب، للصحافيين، إنّ «جميع الموقوفين اعترفوا وكشفوا معلومات عن المخطّطات التي تستهدف الشعب والمجتمع الديمقراطي». وأضاف أنّ مذكّرات توقيف صدرت بحقّ 11 شخصاً آخر، بينهم ناشطون وصحافيون وعسكريون منفيون.
(فرانس برس)

مقتل 5 من عناصر النظام السوري بدرعا

قُتل خمسة من عناصر قوات النظام السوري في درعا أمس الأول الاثنين. وقال الناشط محمد الحوراني إن مجهولين استهدفوا بعبوة ناسفة سيارة من كتيبة الإشارة في الفرقة التاسعة التابعة لجيش النظام على طريق الحارة زمرين في ريف درعا الشمالي، جنوبيّ سورية، ما أدى إلى مقتل خمسة عناصر وإصابة آخرين، مضيفاً أنه لم تعلن أي جهة وقوفها وراء الهجوم.
(العربي الجديد)

تقرير

ما وراء تصريحات السيسي تجاه إثيوبيا؟

اعتبر مراقبون أنّ تصريحات الرئيس المصري ضد اتفاق إثيوبيا وصوماليلاند، تأتي في إطار الضغط على أديس أبابا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في لهجة هي الأشدّ ضدّ اتفاق إثيوبيا وصوماليلاند (أرض الصومال)، الذي حصلت أديس أبابا بموجبه على حق استخدام واجهة بحرية في صوماليلاند، قال الرئيس المصري عبر الفتاح السيسي، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الصومالي حسن شيخ محمود، في القاهرة الأحد الماضي، إن «الصومال دولة عربية، ولها حق الدفاع المشترك وفق ميثاق الجامعة العربية». وأضاف السيسي باللهجة المصرية: «مش بنهدد حد، ومش هنسمح لحد يهدد الصومال... محدش يجرب مصر... ويهدد أشقاءها، خاصة لو طلبوا إننا نبقى موجودين معاهم». وتابع: «كان لنا في مصر موقف، ببيان من وزارة الخارجية يرفض المساس بوحدة أراضي الصومال، ونجدد هذا التأكيد مرة أخرى». واعتبر أن «التعاون والتنمية أفضل كثيراً من أي شيء آخر. رسالتي هنا للإثيوبيين، التعاون مع الصومال وجيبوتي متاح بالوسائل التقليدية، محدش (لا أحد) يرفض التعاون. محاولة القفز على أي أرض من الأراضي، عشان تستولي عليها، محدش هيوافق على كده».

> خليفة: تصريحات السيسي ضغط على إثيوبيا بموضوع السد

واعتبر مراقبون أنّ تصريحات السيسي هي الأشد لهجة ضد اتفاق إثيوبيا وصوماليلاند غير المعترف بها دولياً، مطلع يناير/كانون الثاني الحالي. وتمنح مذكرة التفاهم أديس أبابا حق استخدام واجهة بحرية بطول 20 كيلومتراً من أراضي صوماليلاند لمدة 50 عاماً، مقابل حصول الإقليم على حصة لم تُحدَّد من شركة الخطوط الجوية الإثيوبية. وتعليقاً على ذلك، قال المحلل السياسي والخبير في الشؤون الأفريقية، محمد خليفة، لـ«العربي الجديد»، إن «موقف الرئيس المصري من اتفاق إثيوبيا وصوماليلاند متوقع، وليس الوحيد في المنطقة، باعتبار أنه اتفاق بين دولة وإقليم غير معترف به». وأضاف: «الآن مصر التي أكدت رفضها (للاتفاق)، ولديها الكثير من الإشكالات مع إثيوبيا، تتفق مع الصومال لأن الدولتين عربيتين، ومصر أقوى دولة في المنطقة. لذلك جاءت هذه الزيارة من الرئيس الصومالي، وأعتقد أنه ستكون له زيارات أخرى لدول المنطقة، وعلى رأسها السودان، لكي يتأكد من وقوف هذه الدول مع الصومال في هذه المعركة الدبلوماسية، وربما العسكرية، لأن الرئيس المصري أعلن أن مصر قد تضطر إلى التدخل إذا طلب منها ذلك، وهي مستعدة لذلك».

وتابع خليفة: «أعتقد أن مصر إذا تدخلت في هذا الأمر، فهي تحاول أن تصطاد عصفورين بحجر واحد، تضعف إثيوبيا من جهة، وتعيد إلى الصومال حقه في عدم المساس بالموانئ، وأيضاً عدم الاعتراف بالإقليم». وأشار إلى أن «تصريحات السيسي تعبّر عن الواقع المصري، الذي يحتاج إلى أن يضغط على إثيوبيا في مسألة سد النهضة، التي لا تزال معلقة في مكانها، وإثيوبيا تواصل البناء وإنجاز كل أعمال السد، وترفض الانصياع أمام أي تعهدات ومواثق واضحة بشأن الاستمرار في بنائها للسد».

من جهته، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير رخا أحمد حسن، لـ«العربي الجديد»، إن «تصريحات السيسي في المؤتمر الصحافي مع رئيس الصومال، تعبّر عن دعم مصر لوحدة أراضي الصومال وسلامتها، ورفض أية محاولات لتشجيع انفصال إقليم أرض الصومال (صوماليلاند) الذي لا تعترف به دول العالم». بدوره، قال أستاذ القانون الدولي محمد محمود مهران، لـ«العربي الجديد»، إن «تصريحات السيسي جاءت في سياق الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الصومالي». وبين أن «أي تحرك مصري محتمل يأتي في سياق حماية الحقوق العادلة، ورفض أي سياسات توسعية غير قانونية على حساب دول الجوار». ولفت إلى أنّ «قضية القرن الأفريقي تمثل عصباً رئيسياً في الأمن القومي المصري، ولذلك فإن موقف مصر ثابت وحازم تجاه احترام حقوق دول المنطقة ورفض فرض الأمر الواقع بالقوة».

من ناحيته، قال الكاتب والمحلل السياسي هاشم علي، لـ«العربي الجديد»، إن «قضية اتفاق المنفذ الذي تمهد إثيوبيا للاستحواذ عليه، تنظر إليه مصر كتعدٍّ على دولة الصومال، في ظل الظروف التي لا تزال تعانيها، ممثلة بانشقاق إقليم أرض الصومال الذي لا يزال يفتقد شرعية دولية، ومن ثم إن أي اتفاق مع جماعته يعتبر باطلاً من الناحية الشرعية، وعلى مستوى أهم، يعتبر تعدياً على الصومال كدولة عربية كاملة السيادة تنتمي إلى الجامعة العربية». الباحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، عمار فايد، قال لـ«العربي الجديد» إن «ذلك كلام (السيسي) يدعو للعجب، لأن إثيوبيا تحديداً اختبرت النظام المصري في ملفات أكثر حساسية مثل سدّ النهضة، وتمرد تيغراي، والسودان، وكلها ملفات كانت مصر عاجزة فيها عن الدفاع عن حقوقها».

انعكس تراجع النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا من خلال انسحاب القوات الفرنسية من عدد من دول الساحل الأفريقي خلال السنوات الماضية، فيما يقول باحثون إن خروج فرنسا أو عودتها لتلك الدول مرتبطان بالتحديات التي تواجهها

انحسار بفعل تراكم الأخطاء

النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

من يقارن بين الوجود الفرنسي غرب القارة الأفريقية قبل أربع سنوات ووضعه الحالي، يجد فرقاً شاسعاً رغم قصر الفترة الزمنية وقوة النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا في السابق، كأن زلزالاً قلّص هيمنة فرنسا وأبعد قواعدها العسكرية عن منطقة كانت إلى وقت قريب المعقل الرئيسي لنفوذها في القارة. فقد واجهت فرنسا خلال السنوات الأربع الماضية رفضاً سياسياً غير مسبوق، ومشاعر معادية لها، واحتجاجات عنيفة ضد وجودها في منطقة غرب أفريقيا. ويتفق مراقبون على أن التدخل العسكري والسياسي لباريس في مستعمراتها السابقة، ولّد مشاعر معادية لها في تلك المنطقة، خصوصاً أن أخطاء رافقت هذا التدخل. أخطاء كقتل المدنيين كما حدث في غارات فرنسية بمالي، ومحاباة الأنظمة الفاسدة واستمرار سياسة نهب الثروات الأفريقية بإبرام اتفاقات مجحفة في حق شعوب دول غرب أفريقيا، إضافة إلى انتهاج سياسات صارمة لمنع هجرة الشباب الأفارقة نحو أوروبا، وتقليص مستوى المساعدات التنموية المقدمة للدول الأفريقية. وقد ظل النفوذ الفرنسي قوياً في دول غرب أفريقيا، منذ حصول تلك الدول على الاستقلال في ستينيات القرن الماضي، إذ تمكنت فرنسا من إنشاء عدة قواعد عسكرية لها كنوع من التعاون العسكري مع البلدان المستعمرة سابقاً من قبلها. لكن موجة احتجاجات اجتاحت دول غرب أفريقيا ضد الوجود العسكري الفرنسي، مع دخول روسيا للمنطقة وتصاعد التوترات السياسية والأمنية فيها. فخلال السنوات الأربع الماضية أغلقت فرنسا 5 قواعد عسكرية لها في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، فيما لا تزال العديد من دول القارة الأفريقية تستضيف قواعد عسكرية فرنسية. ويوجد حالياً في جنوب الصحراء الكبرى ما يقارب من 7 آلاف جندي فرنسي في قواعد عسكرية في جيبوتي وساحل العاج والسنغال والغابون وتشاد.

وبرأي الباحث السياسي من مالي، عبدو أحمد ساي، الذي تحدث مع «العربي الجديد»، فإن مقارنة بسيطة لما فعلته فرنسا بغرب أفريقيا خلال السنوات الماضية وتدخلاتها المختلفة في السياسة المحلية والأحداث الطارئة مع ما تفعله قوى استعمارية سابقة للمنطقة كبريطانيا والبرتغال، «تكفي لنفهم سبب حنق الأفارقة على فرنسا». وأشار إلى أن «امتعاض باريس من ظهور لاعبين جدد في غرب أفريقيا، كروسيا والصين وتركيا والهند، يؤكد رغبتها في احتكار مستعمراتها السابقة». وأضاف أنه في وقت لا ترغب فرنسا بدخول قوى جديدة للمنطقة «فإنها تتجاهل المشاكل والأزمات التي

جنود فرنسيون يغادرون النيجر، ديسمبر 2023 (بوريما هاما/فرانس برس)

باحث مالي: التدخل العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي فشل

تعاني منها»، دول غرب أفريقيا، لافتاً إلى أن تلك الدول «لم تجد من يساعدها بما يكفي حتى لا تصبح بؤرة إرهاب عالمي». ولفت بالتالي إلى أن هذه الدول «تكبّدت خسائر فادحة في فرق الجيش والشرطة وفقدت السيطرة على مناطق وفشلت عملياتها العسكرية والأمنية في محاربة الجماعات المسلحة المتطرفة والإجرامية، أو حتى الحد من قدراتها وحماية السكان المدنيين». وقال ساي إن «التدخل العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي، وخصوصاً في مالي، كان فاشلاً، لأنه جاء فقط بهدف حماية أوروبا من الخطر الإرهابي المتنامي في الساحل»، مضيفاً أنه «لم يكن فعالاً بالقدر الكافي لتحقيق الانتصار العسكري والأمني الضروري للقضاء على مثل هذه الجماعات». ورأى أن تطور المشاعر المعادية لسياسة فرنسا لدى شعوب الساحل الأفريقي «لم يصاحبه أي تصحيح من قبلها للأخطاء المرتكبة، بل حاولت التبرؤ من جميع الانتهاكات التي مارسها جنودها». وذكّر ساي بالضربات الجوية التي استهدفت حفل زفاف في مالي عام 2021، معتبراً أن «على فرنسا مواجهة جميع التهم الموجهة لها، خصوصاً أنها تركت مستعمراتها السابقة منهوبة وتعاني الإرهاب والفقر».

وكانت قوة «برخان» الفرنسية، والتي قاتلت «الجماعات الإرهابية المسلحة» في منطقة الساحل الأفريقي (انسحب آخر جنودها من مالي في أغسطس/ آب 2022)، قد قتلت مدنيين في ضربات جوية شمال مالي في 3 يناير/كانون الثاني 2021.

أمام تنامي المشاعر المعادية لوجود النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا ولوجودها، اتهمت باريس روسيا ودولاً أخرى بتغذية تلك المشاعر. ودافعت فرنسا عن خططها وأهدافها في مستعمراتها السابقة بغرب ووسط أفريقيا معتبرة أن سياستها كانت قائمة على احترام سيادة تلك الدول، ومساعدتها في إطار اتفاقيات ثنائية على تحقيق التنمية والأمن والحكم الرشيد.

وفي السياق قال الباحث الموريتاني سيدي محمد ولد الخرشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مآخذ شعوب دول غرب أفريقيا على فرنسا تتلخص في أن الأخيرة لم تساعد بالشكل الكافي في استقرار المنطقة، والتي تعاني من أوضاع سياسية مضطربة وانعدام الأمن في مناطق واسعة منها، في مقابل أن فرنسا استفادت من ثروات هذه البلدان ومن الاتفاقيات الاقتصادية على مدى عقود». واعتبر أن خروج فرنسا من دول، مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى «هو نتيجة لتدهور العلاقات الأمنية والسياسية التي كانت إلى وقت قريب عميقة جداً، لكنها تدهورت بعد الانقلابات العسكرية وفشل فرنسا في محاربة الإرهاب بدول الساحل». إلا أن ولد الخرشي رأى من جهة ثانية أن «بإمكان باريس العودة» من جديد لتلك الدول «بعد معالجة أخطائها السابقة وإحراز تقدم في تعاونها مع الدول التي لا زالت حليفة لها مثل تشاد وساحل العاج والسنغال وموريتانيا وبنين». وأضاف أن «الحكومات الانتقالية الحالية في الدول التي شهدت انقلابات في السنوات الأربع الأخيرة، تعاني بشدة وتواجه تحديات صعبة». ولفت إلى أنها «لن تتوانى في مراجعة موقفها» من النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا والرافض له.

وأشار إلى أن العقوبات التي فرضتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس»، على الدول التي شهدت انقلابات عسكرية أخيراً، قد تفتح الباب لاستراتيجية جديدة للتعاون بين فرنسا وتلك الدول. يأتي ذلك «بالنظر إلى نفوذ فرنسا داخل مجموعة إيكواس وقدرتها على تقريب وجهات النظر وفتح باب التفاوض للخروج من الأزمة بين تلك البلدان والمجموعة». وشدّد الباحث على أنه «إذا كان الفشل في احتواء التهديد الإرهابي سبباً رئيسياً في خروج فرنسا من الساحل الأفريقي، فإنه أيضا قد يكون سبباً لعودة التعاون مستقبلاً، في حال فشلت روسيا في تحقيق الاستجابة الأمنية اللازمة لمحاربة الإرهاب بدول الساحل».

دور الانقلابات

تسبب توتر الأوضاع الامنية والتغييرات التي جاءت بها الانقلابات في تراجع النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا. وكانت فرنسا قد تدخلت عسكرياً في شمال مالي في يناير/ كانون الثاني 2013، بهدف طرد «الجماعات الإرهابية» محققة نجاحاً محدوداً. فتلك الجماعات التي كان الجيش الفرنسي يحاربها، والتي لم تكن تسيطر إلا على بعض المدن في شمال مالي عام 2013، وسّعت نفوذها إلى وسط البلاد إلى جانب شمالي بوركينا فاسو وشمال غربي النيجر.

رصد

«البديل» يبرر خطته لترحيل المهاجرين

بالتزامن مع الحركة الاحتجاجية في ألمانيا ضد «البديل»، بعد الكشف عن خططه لترحيل ملايين المهاجرين، دافعت زعيمة الحزب أليس فيدال عن أفكار حزبها بشأن الهجرة

بالتزامن مع خروج أكثر من مليون شخص في مدن ألمانية، منذ يوم الجمعة الماضي، للتظاهر ضد حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف، عقب الكشف عن اجتماع شارك فيه أعضاء من الحزب مع متطرفين لبحث خطط طرد ملايين المهاجرين من البلاد، أكد الحزب المعروف بعدائه للمهاجرين، مشاركة أعضاء فيه بالاجتماع. لكن زعيمته أليس فيدال ذهبت أبعد من ذلك، إذ دافعت في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أول من أمس الاثنين، عن أفكار حزبها تجاه الهجرة. كما وضعت تجربة المحافظين في بريطانيا نموذجاً يُحتذى به، بخروجه من الاتحاد الأوروبي، في محاولة لرسم صورة عما يمكن أن تكون عليه الحكومة التي قد يقودها حزبها مستقبلاً.

ورداً على سؤال حول أهم أولويات حزبها، قالت فايدال إن من بينها «فرض ضوابط فعالة على الحدود» و«ترحيل المجرمين الأجانب على الفور». وكانت هذه الأفكار محور ما يشبه الانتفاضة في الشارع الألماني في الأيام القليلة الماضية. يأتي ذلك قبل ستة أشهر من انتخابات البرلمان الأوروبي، وسط صعود لليمين المتطرف في بلدان عدة بالاتحاد الأوروبي.

وكشف موقع «كوريكتيف» الاستقصائي الألماني في 10 يناير/ كانون الثاني الحالي، عن اجتماع عقده متطرفون في بوتسدام، قرب برلين، شارك فيه أعضاء من «البديل من أجل ألمانيا»، حيث نوقشت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، خطة للطرد الجماعي لأجانب أو لأشخاص من أصول أجنبية.

وأكد الحزب الذي يعتمد نهجاً معادياً للهجرة مشاركة أعضاء له في الاجتماع، فيما ألقت فيدال، في مقابلتها، اللوم على «كوريكتيف»، واصفة أساليبها بـ«الفاضحة». واعتبرت أن الكشف عن الاجتماع كان «مجرد محاولة لتجريم فكرة إعادة الأشخاص بشكل قانوني الذين ليس لديهم إذن للبقاء هنا، أو يخضعون لأمر ترحيل». وأضافت أن مفهوم «إعادة الهجرة» بالنسبة لها يعني طرد الأشخاص الذين «حصلوا على الجنسية بشكل غير قانوني تحت ذرائع كاذبة»، أو الأفراد «ذوي الجنسية المزدوجة المشتبه في تورطهم في الإرهاب، أو المجرمين المدانين».

وخرجت نحو مائة تظاهرة، بين الجمعة والأحد الماضيَين، في كل أنحاء البلاد، بما فيها العاصمة برلين، ضمت أكثر من 1,4 مليون شخص، بحسب منظمة «فرايدي فور فيوتشور» وتحالف المواطنين «كامباكت»، وهما من منظمي الحركة الاحتجاجية. وأضافا في بيان أن «يوم الأحد وحده، حصلت تحركات احتجاجية في أربعين مدينة، في إشارة واضحة ضد البديل من أجل ألمانيا والانحرافات اليمينية في المجتمع الألماني». وقد صدرت دعوات من مسؤولين سياسيين ودينيين ومدربي كرة قدم إلى رصّ الصفوف للتصدّي لحزب «البديل من أجل ألمانيا»، فيما شدّد عدد من الزعماء السياسيين، بمن فيهم المستشار الألماني أولاف شولتز، على أن أي خطة لترحيل أشخاص من أصول أجنبية تعد مساساً بالديمقراطية.

وبعد ثلاث سنوات من خروج بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2020، في ما يُعرف بـ«بريكست»، فإن إجراء استفتاء مماثل يراود اليمين المتطرف في ألمانيا. وقالت فيدال خلال المقابلة إن حزبها سيضغط، إذا ما وصل إلى السلطة، لإجراء استفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي على غرار استفتاء خروج بريطانيا، والذي وصفته بـ«المحق تماماً» وبأنه «نموذج» لبلادها في اتخاذ «قرار سيادي من هذا القبيل».

وأضافت أن حكومة حزب «البديل»، متى ما وصلت للسلطة، ستسعى إلى إصلاح الاتحاد الأوروبي وإزالة ما وصفته بـ«العجز الديمقراطي»، بما في ذلك الحد من سلطات المفوضية الأوروبية باعتبارها «سلطة تنفيذية غير منتخبة». ولفتت إلى أنه في حال لم يكن الإصلاح ممكناً «وإذا فشلنا في إعادة بناء سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فعلينا أن نترك الشعب يقرر مثلما فعلت بريطانيا». وتابعت: «ويمكن أن نجري استفتاء على ديكست (Dexit)»، في إشارة إلى الحرف الأول من اسم ألمانيا «دويتشلاند». بالمقابل، اعترفت فيدال بأن حزبها لن يصل إلى السلطة في برلين «قبل عام 2029». لكنها أصرت على أن الدور المستقبلي للحزب في الحكومة «أمر لا مفر منه».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

- الحدث حصل في منطقة المغازي، تحديداً الشرقية منها، على بعد 600 متر فقط من الشريط الحدودي، أي أنها منطقة اعتقد جيش الاحتلال أنه قد أمكن من السيطرة عليها رغم الاشتباكات المتواصلة فيها. ضربة الأمس ضربة معنوية وكارثة بكل المقاييس العسكرية

- قالوا بيت حانون ثم جباليا ثم قالوا الشجاعية ثم قالوا النصيرات وأخيراً خانيونس ستكون مقبرة جيش الاحتلال. والحقيقة هي أن غزة أنهكت جيش الاحتلال بما يفوق أسوأ توقعاته. غزة تعيد لهذا الكيان المسخ مكانته الطبيعية ولجيشه المجرم تقييمه الحقيقي

- بدا واضحاً أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى لتخطي الخطوط الحمراء وقواعد الاشتباك في لبنان، لا سيّما بعد اغتياله للقيادي #صالح_العاروري في عمق وقلب الضاحية الجنوبية لبيروت وهي أهم معقل لـ #حزب_الله

- «قائد البحرية الإيرانية: الحوثيون يعملون بشكل مستقل ولا يتلقون أي أوامر من أي طرف..»، إيران تريد أن تتنصل من أفعال الحوثيين خشية من ضربات أميركية مماثلة لما حدث مع الحوثيين

- منذ بداية طوفان الأقصى، أعلن الحوثيون عن موقفهم وخياراتهم في دعم غزة. وبغض النظر عما إذا كانوا ينفذون أجندات إيرانية أو يقومون بذلك بناءً على قرار سيادي، فإنهم يتحملون نتائج تلك الخيارات. لذلك، ليس من الضروري أن تتفق معهم، ولكن من الضروري أن لا تكون مؤيداً للصهاينة

- الوضع الإنساني في السودان يزداد تدهوراً من قتلى وجرحى ونزوح وتدمير البنى التحتية

- يتعين على أطراف النزاع في #السودان إلقاء أسلحتهم والعودة إلى طاولة المفاوضات، فقد قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على 6 منظمات ضالعة في النزاع وتجميد أصولها

- يقولون إن «روسيا ستسترد ولاية ألاسكا». روسيا لم تستطع السيطرة على أوكرانيا، فهل ستتمكن من استعادة أرض قامت ببيعها لأميركا؟